توظيف الحديث الشريف
في البحث النحويّ

د. فخر الدين قباوة(*)

المقرّر في تاريخ العربية إجماع العلماءِ بكلام العرب والرواةِ لأشعارهم(١)، على أن قريشًا من أفصح أبناء الأُمّة ألسنةً وأصفاهم لغةً، لأنهم الصرحاء من ولد إسماعيل عليه السلام لم تَشبهم شائبة، ولم تنقلهم عن مناسبهم ناقلة، وكانوا مع فصاحتهم ورقّة ألسنتهم يتخيرون من كلام الوفود أحسنه وأصفاه، فاجتمع ما تخيروه من ذلك إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا أفصح العرب قاطبة، لا تجد في كلامهم شيئًا من عنعنة قيس وتميم، أو فحفحة هُذيل، أو عجرفية ضبّة وقُضاعة، أو كشكشة وكسكسة ربيعة ومضر، أو تلتلة بهراء، أو وَكْم و وهْم ربيعة وكلب، أو وتْم وشنشنة أهل اليمن، أو استنطاء الأزد وقيس، أو حضرميّة الجنوب من طُمطمانية وعجعجة وجعل الكاف جيمًا وقطعةٍ للآخر.

الفصاحة المحمدية:

وهذه الجماعة المتميزة المصطفاة اختار الله منها نبيَّ الرحمة محمدًا صلى الله عليه وسلم رسولاً، لأنه أصفاهم وأشرفهم وأرفعهم وأفضلهم، كما قال الإمام علي، رضي الله عنه. هذا مَحتِده من ناحية أجداده، وفيهم من عروبة البيان سحر وفتنة. أما

(*) أستاذ النحو وعلوم اللغة والأدب القديم في جامعة حلب.

(١) الصاحبي ص٥٢-٥٦ والمزهر ١: ٢٠٩-٢١٠ والاقتراح ص٣٥٧- ٣٥٨ وتاريخ آداب العرب ٢: ٢٩٩-٣٠٠. ولبيان العرب وفصاحتهم ينظر ١: ١١ من الفائق للزمخشري.

مورده من ناحية أُمّهاته فقال ابن الكلبي النسّابة المشهور: كتبتُ للنبي- ﷺ- خمسَمِئَةِ أُمّ، فما وجدتُ فيهنّ شيئًا مما كانت عليه نساء الجاهلية.(٢)

ولقد أوضح النبي الكريم – ﷺ- هذه الحقائق، من تميزه بالصفاء والفضل والبيان في تلك الأُمّة المباركة، إذ قال: «إنَّ اللهَ اصطَفَى كِنانةَ مِن وَلَدِ إسماعِيلَ، واصطَفَى قُرَيشًا مِن كِنانةَ، واصطَفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هاشِمٍ، واصطَفانِي مِن بَنِي هاشِمٍ».(٣) وعن عبد الله بن عُمر عن الرسول -ﷺ- أنّ الله «خَلَقَ الخَلقَ، فاختارَ مِنَ الخَلقِ بَنِي آدَمَ، واختارَ مِن بَنِي آدَمَ العَرَبَ، واختارَ مِنَ العَرَبِ مُضَرَ، واختارَ مِن مُضَرَ قُرَيشًا، واختارَ مِن قُرَيشٍ بَنِي هاشِمٍ، واختارَنِي مِن بَنِي هاشِمٍ. فأنا مِن خِيارٍ إلى خِيارٍ».(٤) وقد كان هذا الاصطفاء الرباني قاصدًا ليكون المصطفى المختار خاتمَ النبيِّين وسيد المرسَلين، بإعجاز بياني عظيم، ومُعدًّا لتحمل المسؤوليات العظام.

وفي تلك الأسرة الخالصة العروبة المختارة من أفصح العرب وأرفعهم نسبًا ولسانًا، وُلد الرسول العظيم حاملاً البُنية الوراثية الفائقة، في تكوين النفس والروح واللسان، ليتلقف أنصع التعبير من أُسرة وأقرباء هم في قمة

(٢) الشفا ص ١٩. وانظر جمهرة النسب لابن الكلبي ١: ١٨ والاشتقاق ص ٣٣ – ٤٣ وكتاب نسب قريش ص ٢٦١ – ٢٧٤.

(٣) صحيح مسلم ص ١٧٨٢ وسنن الترمذي ٩: ٢٣٥ – ٢٣٦. وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ١: ١١٣ وصحيح الجامع الصغير ١: ٣٥٣ والشفا ص ٧١ – ٧٢ ومناهل العرفان ص ٥٢ والمقاصد الحسنة ص ٤٥.

(٤) مجمع الزوائد ٨: ٢١٥. وانظر الحديثين ٢٢٧٦ في مسلم و ٣٦٠٩ في الترمذي.

عروبة البيان، فأضاف إلى أصالة محتده وطيب عنصره التربةَ الكريمة، تغذيه بأرقى وسائل الأداء والتعبير في أيامه وشهوره الأولى من حياته الشريفة. كذلك ترعرع في أحضان بني عبد المطلب، الأسرة المشهورة بعروبة اللسان، يتلقى الصفاء والنقاء والعطاء المبين.

على أن هذه الغرسة الكريمة الطاهرة، وقد تنفَّست في أجواء العروبة الخالصة ورضعت ألبانها مع أنسام الحياة في الطفولة الباكرة، لم يكتف أهلوها بما هي عليه من التفتح في صحة الجسم والنفس والخطاب، ورغبوا أن يكون لها بيئة أكثر صفاء بأجوائها البدوية وغذائها الناجع ولسانها جِدِّ القويم، فاختاروا لها من المراضع امرأة طيبة من بني سعد بن بكر بن هوازن(٥)، وهم ينزلون في بادية نجد قرب مكة.

وهناك في مضارب العرب الأقحاح وبين أبنائهم أرباب الفصاحة العالية، درج طفل النبوة الخالدة، يتمثَّل عروبة اللسان على أصفى وأنقى ما تكون. فقد كانت هذه القبيلة من عُليا هَوازن وأفصحها(٦)، أمضى رسول الله في ظهرانَيها أول سِنِيْ حياته، في رعاية وعناية مع صفاء البداوة وطلاقة الشمس والهواء وبساطة الشراب والغذاء، حتى عاد إلى أُمّه في الخامسة من عمره، وقد اكتسب جذور الأصالة العربية، في براءة النفس وصحة الجسم وعروبة التواصل البياني، ثم كان زواجه الأول بخديجة بنت خويلد من بني أسد بن عبد العُزَّى القُرشيِّين، ومُهاجَرته إلى الأوس والخزرج، ولم يخرج عن ميادين هؤلاء الفصحاء الأبِناء في النشأة واللغة والتصرّف في حياته العامّة والخاصة.

(٥) سيرة ابن هشام ١: ١٦٠ – ١٦٤ و أنساب الأشراف ص ٩٢ – ٩٥. وانظر تاريخ آداب العرب ٢: ٣٠١.

(٦) الصاحبي ص ٥٧ والمزهر ١: ٢١٠ – ٢١١.

وبهذا تحصلت لديه خلاصة عناصر التكوين العربي الكامل، وترسَّخت في شخصية كريمة يرعاها الله ﷻ لتحمل في أُمّة الفصاحة والبيان أمانة الدعوة والإرشاد والإصلاح، وتحرير البشر من ربقة الجاهلية والضلال والعماء. وقد لخص لنا تلك المراحل الثلاث ما رُوي عنه من القول: «أنا أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضّادِ، بَيدَ أنِّي مِن قُرَيشٍ، واستُرضِعتُ في بَنِي سَعدِ بنِ بَكرٍ ».(٧)

وعلى هذا أيضًا، ترى أنه قد اجتمعت في شخصه النبيل عظائم الفطرة السليمة والمنبِت الطيب والبيئة المعطاء، فكان جوهر الصفاء في العروبة والبيان، ثم تنزّل عليه الوحي العظيم، فزاده صقلاً وتوجيهًا، حتى صار كلامه رديفًا للآيات المباركة، فرُوي عنه أنه قال:(٨) «أُوتِيتُ القُرآنَ، ومِثلَهُ مَعَهُ». والمِثلِيّة هنا تعني، بالإضافة إلى الأحكام والمعارف والآداب، ما يمتاز به النص الرباني من الإحكام وتفرد النظم الكريم. فقد صنعته العناية

(٧) هذا النص مشهور على ألسنة الناس، والنحاة واللغويين بخاصة، وقد جاء في روايات مختلفة ليس لها في الصحاح نصيب. قيل: إنه لا أصل له، ولا يُعرف له إسناد، ومعناه صحيح. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ٦٠ والنشر في القراءات العشر ١: ٢٠١ وكشف الخفاء ١: ٢٣٢ والمقاصد الحسنة ص ٤٥ والتلخيص الحبير ٤: ٧ والشفا ١: ٧١ – ٧٢ ومناهل العرفان ص ٥٢. وانظر المغني ص ١٥٥ وشرح الكافية ١: ٢٤٦ والمساعد ١: ٥٩٣ وحاشية الصبان ٢: ١٥٤ وطبقات ابن سعد ١: ٧١ وسبيل الهدى والرشاد ٢: ١٠٠ – ١٠٣ وتخريج أحاديث الرضي ص ١٢٣ – ١٢٨ والفائق والنهاية واللسان والتاج (بيد) والحديث النحوي في النحو العربي ص ٢١٢ – ٢١٣. وبيد أني أي: لأني. وقيل: بل المراد: غير أني. وهو في صورة المدح بما يشبه الذمّ للمبالغة في الوصف.

(٨) الحديث ١٦٥٤٦ في مسند أحمد و تيسير الوصول ١: ٢٥.

السماوية وأعدّته للرسالة في قوم هم أربابٌ وسادةٌ للسحر الحلال. ولذا روي عنه أيضًا:[٩] «أَدَّبَنِي رَبِّي فأحسَنَ تأدِيبِي، ورُبِّيتُ في بَنِي سَعدٍ».

وظيفة الحديث في النحو:

وبناء على ما تقدَّم، توجّه رجال العلوم الإسلامية إلى النصوص النبوية الشريفة، ينهلون منها في جميع ميادين نشاطهم، فكانت معطَّرة بشذاها مباركة بأنوارها الفياضة. ترى هذا بحضور ظاهر في الفقه والتفسير والسيرة والتاريخ والمعجمية والبلاغة والأدب والنقد وسائر مناحي البحث والتأليف. ثم إذا يمّمتَ شطر علم النحو من العربية، تَرجِعُ البصرَ في جنَباته حتى منتصف القرن الثاني،[١٠] انقلب إليك خاسئًا وهو حسير، لأنك تتلمَّس غياب المقولات المشرّفة عن ألسنة النحاة وأقلامهم والأفهام، وكأنهم لا يعرفون منها أو عنها شيئًا.

ثم تجد بعد ذلك التاريخ حديثًا واحدًا يتلألأ في كتاب «الجمل في النحو»[١١]، للخليل بن أحمد (ت ١٧٥)، ويتلوه بضعة أحاديث غير محقّقة في «كتاب» سيبويه ومن عاصره أو وليه من النحاة، تتكاثر أعدادها مع السنين

(٩) الحديث ضعَّفه جمهور العلماء وحكم عليه ابن حَجر بالغرابة، وأن معناه صحيح، وأورده ابن الأثير في خطبة النهاية. انظر كشف الخفاء ١: ٧٢ – ٧٣ وتفسير القرطبي ١٨: ٢٢٧ – ٢٢٨ والنهاية ١: ٤ ومختصر شرح الجامع الصغير ١: ٢١ والمزهر ١: ٢٠٩ والخصائص الكبرى ١: ١٠٨.

(١٠) انظر ص٦ — ٢٢١ من جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القُدمى للكاتب.

(١١) ص ٢٦٧.

والقرون حتى تبلغ حدود الأربعينات في منتصف القرن السابع.[١٢] هذا إذا اقتصرت على المصنفات الخالصة النحوية، مع أنك تجد في مقابل تلك الأربعينات المحدودة مئات الآيات ومئات الأبيات الشعرية وآلاف النصوص النثرية تملأ أحياز البحث والاستدلال والتقويم في ميدان النحو.[١٣]

حقًّا إنها مسألة تَلفت نظر القارئ والدارس والباحث وتحمل على التفكير والتساؤل والتدبر. نعم إذا كان النحاة يعتمدون في البحث والتنظير والاحتجاج على الفصيح من الكلام كالآيات الكريمة وما صحّ من الحديث والشعر والنثر،[١٤] وناهيك بما في «صحاح» السُّنّة المطهّرة من نصوص تصلح لذلك، فلماذا غابت عن التوظيف في الدرس النحوي؟ ولقد شَغلت هذه المسألة أذهان المؤرِّخين للعلم ودارسيه وباحثيه ومصنفيه، منذ منتصف القرن الخامس، وما زالت أصداؤها تتردد في ساحات الندوات والمؤتمرات وقاعات التدريس والتعليم وصفحات الكتب والمقالات، وعلى أمواج الأثير للإذاعات وقنوات التلفزة وذبذبات التواصل في زوايا الكبتار (الحاسوب) ومحمول الهواتف.

ولقد أثار ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦) هذه المسألة قضيةً في وجوه النحاة،[١٥] مستنكرًا عليهم استبعاد المقولات النبوية في استدلالاتهم، مع أنهم يحتجون بأقوال الشعراء ومجاهيل الأعراب. وكأن هذا الاستنكار أثار ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت ٥٢١)، فقام يعتذر لهم بأراجيف مفتعلة منها نقل

(١٢) تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف للكاتب ص ١٨٠ – ١٨٢.

(١٣) المرجع نفسه ص ٣٦ – ٣٨.

(١٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ١٥٢– ١٦٢.

(١٥) الفِصَل في الملل والنحل ٣: ٢٢٧ – ٢٣٢.

الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه،[١٦] ثم جاء ابن الضائع (ت ٦٨٠) يؤكِّد ذلك بقوله: «تجويزُ الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى، في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب».

ولما عمل أبو حيان – وهو تلميذ ابن الضائع هذا – في «شرح التسهيل» تعرَّض لمذهب الإمام ابن مالك في تلك القضية، متابعًا موقف شيخه الذي أوردنا أهم حيثياته، فقال:[١٧] «قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث، على إثبات القواعد الكلّيّة في لسان العرب. وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره» ، ثم ذكر أن أئمة النحو في البصرة والكوفة لم يفعلوا ذلك أيضًا، وتابعهم متأخروهم ومن كان في بغداد والأندلس، وأنه جرى له في هذا الموضوع كلام مع بعض المتأخرين الأذكياء – والراجح أنه يعني شيخه ابن الضائع هذا – فكان جوابه: «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وُثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلّيّة. وإنما كان ذلك لأمرين» هما:

١ – إجازة الرواة **نقلَ الحديث بالمعنى**، كالذي تجده في القصة الواحدة، إذ تُروى بعبارات مختلفة، فنعلم يقينًا أن النبي عليه السلام لم يلفظ جميع

(١٦) الإنصاف في التنبيه ص ١٥٧ — ١٨٩.

(١٧) الاقتراح ص ١٥٧ – ١٦٠ والخزانة ١ – ٥ – ٦.

تلك الألفاظ ولا بعضها، إذ يُحتمل أنه قال ما يرادفها، لأن المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادمِ السماع وعدمِ الضبط بالكتابة والاتكالِ على الحفظ، وضبطٍ للفظ بعيد جدًّا في الزمن، لاسيما في الأحاديث الطوال. وقال سفيان الثوري: «إن قلتُ لكم: إني أُحدّثكم كما سمعتُ. فلا تصدّقوني» . إنما هو المعنى. ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

٢ – **وقوع اللحن** كثيرًا فيما رُوي من الحديث، لأن **كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب** بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فكان في رواياتهم ما هو غير فصيح. والرسول ﷺ أفصح الناس يتكلم بأفصح اللغات وأجزلها، وإذا تكلم بغير لغته كان على طريق الإعجاز بتعليم الله إياه من دون معلّم.

وأتبع ذلك أبو حيان أن ابن مالك أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر النبويّ، متعقبًا بزعمه على النحويين، وأنه ما أمعن النظر ولا صحبه التوفيق، وأن بدر الدين بن جماعة قال لابن مالك: «يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنه ليس من لفظ الرسول» ، فلم يجب بشيء. ثم ختم القضية بقوله: إنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة، لئلاّ يقول مبتدئ: «ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما»؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلَّ النحاة بالحديث.

وقد تصدى لأبي حيان تلميذه الفيّومي أحمد بن محمد (ت ٧٦٠)، حين ألَّف كتابه «المصباح المنير» سنة ٧٣٤، وذكر أن ما صح من الأحاديث قد نُقل «من العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق مِن نقلِ اللغة». (١٨)

ثم جاء الإمام الشاطبي إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠) ليقف بين الصرخات المتعالية، ويضع حلاً وسطًا بتعديل وجهات النظر والتأصيل. ولذلك أورد ما كان عليه قدماء النحاة من انصراف إلى كلام العرب، وفي أصحابه أجلاف وسفهاء وفَجَرة، لاعتناء الرواة بألفاظه وتوظيفه في الاحتجاج، وما كان من تركهم الأحاديثَ المشرفة خشية أن تكون نُقلت بالمعنى، على رأي من أجاز ذلك للعارف بدلالات الألفاظ. ومن ثَمّ أبدى العجب لهذا الموقف المنهجي المتطرف الذي يَدهش له من اطلع عليه، وقرر أن **نصوص الحديث قسمان**: أحدهما اعتُمد في نقله على المعنى، وهذا لا يستشهد به. والثاني عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، وهذا أولى ما يَحتج به النحاة واللغويون والبلاغيون، ويبنون عليه علومهم. ومن ذلك ما كان في قصة بني غَيّانَ ومسألة المدالَكة، وكتاب الرسول لبني همدان ولوائل بن حُجر، والأمثال النبوية المشهورة.

وختم ذلك بأن ابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنى كلامه على الحديث مطلقًا، وما سبقه في ذلك إلاّ ابن

(١٨) انظر المصباح المنير (ثني) ص ١٠٦ – ١٠٧. (١٨) شرح الألفية للشاطبي ٢: ١٩٥ – ١٩٧ والتذييل والتكميل ٣: ١٢٩ و٥: ١٦٩ وشرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٢: ٩٣ – ٩٥ والمواهب الفتحية في علوم العربية ١: ٤٠.

خروف. فإنه أتى بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل. والحق، كما قال، أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى. وهو قول ضعيف.(١٩) وهذا كما ترى مبني على التحري في رواية الأحاديث، للتحقق أنها من كلام النبي الكريم. وهو منطلق المذاهب المختلفة في صحة الاحتجاج، وإن كانت تتعارض أحكامها في تعيين نسبة ذلك من مجموع النصوص المشرَّفة، فتكون المواقف المتفاوتة في التوظيف والاستدلال.

وتلا ذلك البدر الدماميني (ت ٨٢٧) فتصدى له بالتعقب والتضعيف لمذهب المثبطين، ثم قال: (٢٠) «وقد أجريتُ ذلك لبعض شيوخنا، فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب، في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية. وكذا ما يُتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب. فالظن في ذلك كافٍ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدَّل، لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع، بين النقَلة والمحدّثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي، الذي لا ينافي وقوع نقيضه. فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط ويتشدّدون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى. فيغلب على الظن من هذا كله أنها

(١٩) انظر المصباح المنير (ثني) ص ١٠٦ – ١٠٧. (١٩) شرح الألفية للشاطبي ٢: ١٩٥ – ١٩٧ والتذييل والتكميل ٣: ١٢٩ و٥: ١٦٩ وشرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٢: ٩٣ – ٩٥ والمواهب الفتحية في علوم العربية ١: ٤٠.

(٢٠) تعليق الفرائد ٤: ٢٤٠ – ٢٤٣. وانظر المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ١: ٥٤ والخزانة ١: ٦.

لم تبدَّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا، فيلغى ولا يَقدح في صحة الاستدلال بها. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن في الكتب. وأما ما دُوّن وجُعل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه، من غير خلاف بينهم في ذلك».

وتابعه في ذلك النحوي الأصولي علي بن إبراهيم الحلبي (ت ١٠٤٤) بأن الأصل فيما أُضيف إلى الرسول – ﷺ – أنه من لفظه، حتى يثبت ما يخالفه، ولا اعتبار لما ذُكر من احتمال كلام الأعاجم والمولدين من الرواة. ثم قال: «فسقط ما أطال به الشيخ أبو حيان من الاعتراض على الشيخ ابن مالك، في استدلاله بالأحاديث[٢١] .

وعندما صنَّف جلال الدين السيوطي كتابه «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، خصَّ هذا الموضوع بفصل كامل،[٢٢] أورد فيه مذهب ابن الضائع وأبي حيان بالتفصيل، وذكر في مقدمته أنه يُستدل في النحو بما ثبَتَ من

(٢١) فرائد العقود العلوية في شرح المقدمة الأزهرية. الورقة ١٢٥.

(٢٢) ص ١٥٧ – ١٦١. وانظر الخزانة ١: ٦ – ٧. (١) انظر الخزانة ١: ٥ والمواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ١: ٤٠ – ٤٥ ودراسات في العربية وتاريخها ص ٣٤ – ٣٩ ومجلة المجمع العلمي العربي ٤١: ٢: ٧ – ١٠ وفي أصول النحو ص ٤١ – ٤٥ والاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص ١٨٢ – ٢٢٤ والشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٠٠ – ٣٣٧ ودراسات لغوية ص ٦٧ — ٨٥ والحديث النبوي في النحو العربي ص ٥٠ — ٣١٥ والدافع الحثيث إلى استشهاد النحاو بالحديث، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٨٢: ١٨٩ وتاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ص ٢١٠ — ٢٢٠.

قول النبي -ﷺ- على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا، وإنما يكون في الأحاديث القصار على قِلّة أيضًا، لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، زيادة ونقصًا وتقديمًا وتأخيرًا وتبديل لفظ بآخر، فجاء الحديث الواحد على أوجه شتَّى بعبارات مختلفة. ولذلك أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.

تلك هي أهم حيثيات القضية، تتمركز فيما احتُجّ من رواية الأحاديث بالمعنى، وأكثريّة الرواة الأعاجم لها. وقد تعاور هاتين البؤرتين كثير من المتأخرين والمعاصرين لنا بين مؤيد ومنكر، يحاول كلٌّ تأييد مذهبه بالأدلة والحجاج، أو يضع قيودًا لاختيار ما يصح الاستشهاد به من ذلك، ومنطلق معظم المنكرين ومنتهى جهدهم في البحث أن القضية تتطلب معرفة ما يجوز القيام به أو لا يجوز، وما يُستحسن عمله أو لا يُستحسن، ثم تستعطف القلوب والضمائر وتستدر عواطف الإيمان والتقوى، لاستمالة العقول وحملها على الرضا والقبول.

والحق عندي أن القضية ليست من هذا القبيل العاطفي الاستجدائي، وإنما هي واقع علمي يؤرّق أذهان الباحثين والدارسين والقرّاء، ووسيلته العملية أن يستهدف البحثُ فيه بؤرة الوجوب والإلزام، لينتهي إلى إدراكها بعون الله ﷻ ويوضحَ مسوّغاتها وركائز حكمها، ويقطع دابر الفتنة ويسدّ ذرائعها ودابر المماحكة والمغالطات والمهاترات، لئلاّ تُجدَّد شُبهاتها وتعود الفلول إلى إثارة الجدال والرفض والافتئات، وتُرَدّ القضية إلى قفص الاتّهام وحشد الحجج والأراجيف والأباطيل. ولذلك رأيتني أقف مع الركيزتين

الأساسيتين للدعاوَى، أبحث عن قيمتهما العلمية، لتحرير المسألة وتحقيق ما ينبني عليها من النتائج القطعية.

١– أما الركيزة الأولى، وهي إجازة الرواية بالمعنى، فقد كنت خلال العقود الماضية أعرضها في قاعات التدريس الجامعي على أنها أمر مسلّم به، وأناقش ما يكون منها سلبًا أو إيجابًا في موضوعنا المذكور. ومنذ بضع سنوات، حضر بين طلابي في كلية الآداب بجامعة حلب ضيف عجوز – أعزه الله وأكرمه – وأنا أعالج الموضوع مفسِّرًا ومؤيِّدًا، كما كنت في محاضراتي المديدة، ولما أنهيت القول فيه زارني في مكتبي، ليشكرني على ما كان، ويهمس في أذني أنه ليس للقضية المطروحة قبلُ حديث نبويّ صحيح معتمد.

وقد فاجأتني همسته هذه، وأثارت فيّ وجوب البحث والاستقصاء، ثم كانت مني متابعة لما تحمله من الصدق والحق، فإذا هي تفتح لي باب التغيير الجذري، لما كنت أعتقده وأشيعه بين الطلاب والدارسين. وقد نُتج عن ذلك أن ما طرحه المتقدمون والمتأخّرون في هذا الموضوع هو احتمال عقلي أو اجتهاد شخصي، يخالف المسموع والمعقول وما في النفوس الإيمانية من وفاء ومحبة وإخلاص، فلا يجوز تعميمه واعتداده حجة في تبديل ألفاظ النبوة الكريمة.

ومع ذلك فقد كان أثار هذه الشبهةَ في مصداقية النصوص النبوية الشريفة جمهورُ الرافضين للاحتجاج، وجعلوها سلاحًا يهدّدون به ويجرّحون ويسفّهون، كلما سمعوا أو رأوا ما يخالف مذهبهم وتوجيهاتهم في الدرس

النحوي وغيره. وإنك ليصدمك ذلك حيثما توجهتَ في المصادر والمراجع، من أواخر القرن الخامس إلى عهدنا الحاضر.

أما حجتهم في ذلك فهي أربعة نصوص أخرجها الخطيب البغدادي وتداولتها مصنفات علوم الحديث، منها [٢٣] أن بعض الصحابة قالوا: بأبينا أنت وأُمّنا، يا رسول الله. إنا لنسمع الحديث، فلا نقدر على تأديته كما سمعناه. فقال: «إذا لَمَ تُحِلُّوا حَرامًا، ولا تُحَرِّمُوا حَلالاً، فلا بأسَ» . ورُوي أن رجلاً قال: يا رسول الله، إنك تحدثنا حديثًا، لا نقدر أن سوقه كما نسمع. فقال: «إذا أصابَ أحَدُكُمُ المعنَى فلْيُحَدِّثْ» .

ثم استعانوا بأقوال للرواة.[٢٤] ومن ذلك أنه قيل لواثلة بن الأسقع: حدِّثْنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان. فقال: هل قرأ أحد منكم شيئًا من القرآن ؟ قيل: نعم، وما نحن له بحافظين جدًّا. إنا لنزيد الواو والألف ونَنقص. فقال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم، لا تألونه حفظًا، وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتَنقصون. فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ، عسى ألاّ نكون سمعناها منه إلاّ مرة واحدة ؟ حسبكم إذا حدثناكم على المعنى.

وقريب من هذا ما رُوي عن ابن سيرين والحسن البصري، كما ذكروا أنه قد رَوَى بالمعنى أو أجاز ذلك، في مقولات مسندة، كلٌّ من واثلة بن الأسقع وعائشة أُمّ المؤمنين والإمام علي وعبد الله بن مسعود وأبي الدرداء وأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري، والحسن البصري وعمرو بن

(٢٣) الكفاية ص ١٩٩ – ٢٠٠.

(٢٤) الحديث والمحدثون ص ٢٠٣ – ٢٠٤. وانظر السنة قبل التدوين ص ١٣١.

دينار وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي ومجاهد وعكرمة وابن أبي نَجيح وعمرو بن مرة، وسفيان الثوري وسفيان بن عُيينة ويحيى بن سعيد القطّان وحمّاد بن زيد ومحمد بن مصعب القرقساني.(٢٥)

وبما أن الناس يتفاضلون في أفهامهم فقد يتصوَّر الراوي المعنى على غير جهته، كما ذكر المرجِفون، ويعبِّر بألفاظ أُخرى، وقد يكون لفظ مشترَك فيذهب الراوي به إلى المعنى غير المراد، ويتكرر ذلك في حلقات الإسناد، فيفسد التركيب والمقاصد. وقد توالى على هذا الطريق المثبّط بعض المؤرِّخين للحديث الشريف والدارسين والباحثين والمصنِّفين، يذكرون الحُكم مفصَّلاً أو مقتضبًا ويوردون له مؤيدات ونماذج وحكايات، حتى صار في نفوسنا حقيقة راسخة، نرددها في المجالس والمصنفات والندوات، من دون أدنى تردد أو اختبار.

غير أن بعض المتأخرين ناقشوا جوانب هذه المقولات، وكأنهم يقرّونها كلها أصلاً ولا اعتراض لهم عليها، وخرجوا متردّدين بلا حكم منهجي قاطع. هذا على حين أن آخرين سفّهوا بعضها وردوه من دون أدلة كافية، فتركوا الأمر بين أيدي الناس قابلاً للجدل والتنابذ بالألقاب. ولذلك استمرت القضية في أخذ ورد بين صفوف المتأخرين والمعاصرين، وبقيت آثار الشُّبه والأراجيف تتصدر ما يتبادر في الدرس والحوار والبحث والتصنيف بيننا وعلى أقلامنا إلى بضع سنوات، كما ذكرتُ من قبل.

---

(٢٥) سنن الترمذي ٩: ٤٤٣ – ٤٤٧ والكفاية ص٢٠٣ – ٢١١ وشرح التقريب ص ٦١ والسنة قبل التدوين ص ١٣١ وتاريخ الاحتجاج ص ١٨٨.

ونحن الآن نقف إزاء هذه الشبهة مع أصحابها ومسايريها ومعارضيها، لنعيدها جَذَعةً في إطار من الاختبار والتقويم، بأسلوب علمي موضوعي، يقرُب بنا من الصواب، إن شاء الله. **فالنصوص التي رُويت في إباحة الرواية بالمعنى، واعتمد عليها أصحاب هذه الشبهة، ورددتها الأجيال معهم ١٤ قرنًا من دون نظر، هي أربعة أخرجها الخطيب البغدادي كما ذكرنا قبل، والناظر فيها يتبين له تحقُّق ما يلي:**

أن الأول منها هو عن سليمان بن أُكَيمة الليثي، رواه أيضًا ابن مَنده والطبراني في الكبير وابن عساكرفي تاريخ دمشق،(٢٦) كلهم بإسناد فيه الوليد بن سلمة، وهو كذّاب يضع الأحاديث، كما جاء في: المغني في الضعفاء، وميزان الاعتدال، ولسان الميزان، والكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث. وفيه أيضًا يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أُكَيمة عن أبيه عن جده، ويعقوب هذا وأبوه وجده لا يُعرفون ولعلهم من اختلاق الكذّاب المذكور قبل.(٢٧) وقال السخاوي عن هذا النص(٢٨): «وهو حديث مضطرب لا يصح، بل رواه الجوزجاني في الموضوعات» . ورواه أيضًا ابن الجوزي في الموضوعات، واتهم به الوليد بن سلمة.(٢٩) وذكر الحافظ ابن حَجر، في ترجمة ابن أكيمة من «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، أن طرق رواية ابن أُكيمة واهية. ثم للحديث إسناد آخر فيه عمر

(٢٦) في ٥٣: ٣١.

(٢٧) انظر مجمع الزوائد ١: ٥٤.

(٢٨) انظر تدريب الراوي ٢: ٩٩.

(٢٩) الإصابة ٣: ١٦٦ – ١٦٧ و ٦: ٣٤١.

ابن إبراهيم مولى بني هاشم – سنذكر حاله في النص الثاني – وإسناد آخر أيضًا يدل على اضطراب ذلك الكذّاب في الاختلاق والوضع.(٣٠)

والنص الثاني أخرجه الخطيب عن أُكيمة عن أبيه عن جده، وابن مَنده والمديني في الذيل على ابن مَنده، وابن مردويه في كتاب العلم، وابن قانع(٣١)، من طريق أحمد بن مصعب عن عمر بن إبراهيم. وهو مذكور في الضعفاء وموصوف بالكذب والخبث ووضع الحديث، كما في: الضعفاء، والميزان، واللسان، والإصابة، والكشف الحثيث. ومَن فوقَه في هذا السند لايُعرفون أيضًا، بل الظاهر أنه لا وجود لهم، وهم من اختراع هذا الكذّاب أو اختراع الوليد، وأحدهما سرق النص من الآخر. وقد ورد في إسناد عمر هذا اضطراب كبير منتشر وأوهام، تدل على تهافته فيما يكذب ويضع.

والنص الثالث في إسناده أحمد بن محمد بن غالب متهم بالوضع والكذب، وفيه أيضًا عبد العزيز بن عبد الرحمن البالِسي ذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» عن الإمام أحمد أنه اتهمه وأورد شيئًا من بلاياه، وعن ابن حِبّان أن لديه قريبًا من مئة حديث مقلوبة، منها ما لا أصل له، ومنها ما هو ملزق بإنسان لا يحل الاحتجاج به بحال. وزاد الحافظ في «لسان الميزان» عن أبي نُعيم أن عبد العزيز هذا حدّث عنه لُوَين بالمناكير. ثم إنه جاء وصفه بذلك في: المغني، والكشف الحثيث.

والنص الرابع قال عنه الحكم: هذا حديث باطل، من رواته جماعة ممن لا يُحتج بهم. إلاّ أن الحَمل فيه على محمد بن الفضل بن عطية، فإنه ساقط. وذكر أبو نُعيم اتفاق أكثر الناس على إسقاط أحاديثه. وله ترجمة

(٣٠) المصدر المتقدم ٦: ٣٤١ – ٣٤٢.

(٣١) معجم الصحابة ٣: ١٧.

في: تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وتقريب التهذب، ومصادر أُخرى من تراجم الرجال والجرح والتعديل، تصفه بالكذب والوضع للأحاديث ورواية العجائب والطامّات والبلايا.

ومما مضى ترى أن النصوص الأربعة كلها ليس في أسانيدها من الصحة أو الحُسن أو القبول شيء، كما ذكر العلماء. وما دامت واهية في هذه الدرجات من الضعف والتهافت فإنه لا يجوز الاحتجاجُ بها، أو إيرادها أو الاعتمادُ عليها في مسائل الرواية للسُّنّة المشرَّفة. ولا شك أن ما بُني عليها هو كذلك. والعجب أن الذين أوردوا هذه النصوص الموضوعة في مصنفاتهم لعلوم الحديث وغيرها، واعتمدوها في تسويغ الرواية بالمعنى، لم ينقلوا معها ما تتصف به من التداعي والاضمحلال. وبذلك ساغت في النفوس تلك المقولة، وكان لها ما كان في تاريخ الرواية للأحاديث المشرّفة حتى يومنا هذا.

على أنه قد جاء في الحديث الشريف ما يناقضها أصلاً. فعن عبد الله بن مسعود أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول:(٣٢) «نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مِنّا شَيئًا، فبَلَّغَهُ كَما سَمِعَ. فرُبَّ مُبلَّغٍ أوعَى مِن سامِعٍ». ونضّره أي: حسّن قدره وجمّله، وأوصله إلى نعيم الجنة ونضارتها. فالدعاء ههنا لمن ينقل الحديث كما سمعه، من دون تغيير أو تبديل أو تصرف، لا كما فهمه أو أدرك معناه وفحوى مضمونه. ومن خالف ذلك لم يكن له من هذا الدعاء

(٣٢) الحديث ٢٦٥٩ في سنن الترمذي، وقال عنه: «هذا حديث حسن صحيح». وانظر الأحاديث ٢٦٦٠ فيه أيضًا و٢٣٠ – ٢٣٢ و ٣٠٥٦ في سنن ابن ماجه وسنن الدارمي ١: ٧٥ والمسند ١: ٤٣٧ و٣: ٢٢٥ و٤: ٨٠ و٥: ١٨٣والكفاية ص ١٧٣.

شيء، بل لعله يؤاخذ لأنه لم يلتزم أمانة التلقي والرواية، وفوّت على المبلَّغين بجهله ما يستنبطه من هو أوعى منه.

وأنت ترى أن مضمون النص النبوي هنا هو أمر بمراعاة اللفظ في التلقي والحفظ والنقل والتبليغ، لأن التعبير بـ«ما سمع» يُراد به المسموعُ لا المفهومُ فيُجازَ نقل المعنى، ولأن التبديل لا يؤمَن فيه التحريف أو الزيادة فيما كان مرادًا له، وقد يؤدي إلى اختلال المعنى، وإضاعة ما في الحديث من دقة الدلالة والأحكام وبلاغة جوامع الكلم والفصاحة، على المتأخرين من الفقهاء واللغويين وعلماء البيان.

وقد شكا من آثار ذلك جمهور علماء الحديث والفقه، كما سببت هذه الآثار الضعيفة السند نسبة أقوال مختلَقة إلى من لم يقلها.(٣٣) والأمر في الحديث الشريف المذكور يعني وجوب العمل وعدم المخالفة، ويكاد يقتضي أن مخالفته بإجازة رواية المعنى هي بدعة سيئة، لا سند لها في النقل والرواية والنص والقياس، يركن إليها من هو كسول أو مستخف أو مستغل أو خبيث، فتتوالى التغيرات والتبديلات والتقحّمات باعتساف، وتضيع معالم الحقيقة النبوية.

إن رواية المعنى إن صح صدورها عمن ذكرنا من الصحابة والتابعين فهي اجتهادات فردية غير معتبرة، أو هي قد بُنيت على أحاديث واهية جدًّا، ونُسبت إلى عدد محدود من القدماء. ثم إنها في خلاف ظاهر لنص السُّنّة وتوقيفها، وقد جاراها بعض التابعين، واضطربوا في تفسيرها وتعيين

(٣٣) أصول السرخسي ١: ٣٥٥ وكشف الأسرار ٣: ٥٥. وانظر توجيه النظر ص ٦٨٢ – ٦٨٩ و ٦٩٦ – ٧٠٠ و ٧٥٤ – ٧٦٣ والحديث النبوي في النحو العربي ص ٦٩ – ٧٠.

شروطها وقيودها، فكان لهم فيها تسعة مذاهب تضع المرء في حَيرة وضياع، وتكاد أن تسد عليه منافذ القول، ولقد عارضها كثير من العلماء قديمًا وحديثًا، فلم تنل معارضاتهم شيئًا من مسوّغات إجماع المثبّطين أو شِبهه. لقد كان على تلك المعارضات أن تُضيّق مجالاتِ قبول النصوص الموضوعة وتُزيل ترديدها مع الزمن، لينقطع القول بها إطلاقًا، ولا تبقى حجةً يلوّح بها من لا يعرف حقائق التاريخ ودقائق علوم الحديث، ويجرجرنا وراءه في التيه. ومن ثَم فإنه يُخشى عليه أن يبوء بإثمه وإثم من عمل بها إلى يوم القيامة.

فإذا كان الأصمعي أخوفُ ما يَخافه، على طالب العلم الجاهل للنحو[٣٤]، أن يَدخل باللحن أو التصحيف في جملة قول النبي ﷺ: «مَن كَذَبَ علَيَّ مُتَعَمِّدًا فلْيَتَبَوّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ»،[٣٥] واللحنُ والتصحيف هما كذب من غير تعمُّد أصلاً،[٣٦] فإن من يبيح الرواية بالمعنى لتثبيت نتائجها مدوَّنةً هو كالعامد، ويُخشى أن يدخل في الحكم الذي أوردناه. وهذا غير من ترد عنه الرواية بالمعنى دون قصد ولا تدوين.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الصحابة كان يعرض على الرسول الكريم ما سجَّله من الحديث، ليُقِرّه على صحة لفظه، كما جاء عن أنس

---

(٣٤) علوم الحديث ص ١٩٤.

(٣٥) الأحاديث ١١٠ و ٥٨٤٤ في البخاري و ٣ في مسلم و٢٢٥٨ و٢٦٦١ و٢٦٧١ و ٣٧١٦ في الترمذي و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و٣٦ و٣٧ في ابن ماجه. وانظر الأحاديث ٢ و ٤ في مسلم و١٠٦ – ١٠٩ في البخاري والمسند ١: ٧٠ و ٧٨ و١٠١ و ١٣١... ونظم المتناثر ص ٢٠ – ٢٤.

(٣٦) توضيح الأفكار ٢: ٣٩٣.

بن مالك ﷺ، وأن النبي ﷺ كان يستعيد الصحابة أحيانًا بعض حديثه، ليتحقق لديه إتقان الحفظ وضبطه، صار لدينا السُّنّة القولية بالأمر والفعلية بالتطبيق والإلزام. وهنا نذكر ما كان من البراء بن عازب ﷺ وقد سمع عبارات السُّنّة عند النوم من فم النبي الكريم، وفيها:(٣٧) «وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أرسَلتَ»، قال: فقلت أستذكرهنَّ: «وبِرَسُولِكَ الذي أرسَلتَ»، فقال له النبي ﷺ: «لا. وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أرسَلتَ». وفي هذا نص عامّ على التزام اللفظ وعلى منع التبديل حتى بالمرادف. وإن تخصيصَه بأحاديث التعبد أو الدعاء أو غيرها، كما ذكر بعض العلماء، يحتاج إلى نص نبوي صريح. وإلاّ فهو رأي شخصي غير جدير بالاعتبار.

بل لقائل أن يقول: لسنا في حاجة إلى نص أو دليل يخصص، لأن الأمر أوضح مما يَتوقف على ذلك. نعم إن الدعاء عبادة لا يجوز فيها المعنى وحده، ولا تكون تامة وافية إلاّ بلزوم اللفظ أداء وضبطًا. وهذا نفسه حُجّة لنا على ثبوت اللزوم في كل رواية لحديث شريف. فأقوال النبي ﷺ كلها مقدسة بدرجة واحدة، لا يجوز التفرقة بين أنواعها في ذلك، وروايتُها بين المسلمين عبادة أيضًا من أعظم العبادات، للمحسن فيها ثوابه، وللمسيء المتعمِّد عقابه، لأنه أخلَّ بشروط العبادة والتقديس. فلا بد من الدقة والوفاء الكامل فيما يرويه المسلم، من الحديث المطهَّر.

ولهذا رأينا الصحابة، إذا أشكل عليهم شيء في اللفظ أو الرواية، يرجعون بالتحقّق إلى النبي ﷺ أو يستعينون بشهادات موثّقة مع

(٣٧) الحديث ٥٩٥٢ في البخاري. وانظر فيه الحديث ٢٤٤ والحديث ٢٧١٠ في مسلم.

القسم.[٣٨] ثم إنك لترى في رجالات العلم من ينص على وجوب أداء الأحاديث كما هي في لفظ رسول الله، بأتم وجه وأكمله.[٣٩] قال عمر بن الخطاب: «من سمع حديثًا فحدّث به كما سمع فقد سلم» . والنص بـ«ما سمع» يذكّرنا بالحديث الشريف المشهور. وقال مالك بن أنس: «كل حديث للنبي يؤدَّى على لفظه، وما كان عن غيره [أي: غير النبي] فلا بأس إذا أصاب المعنى» . وسئل عن التقديم والتأخير، فكره ذلك وأن يُزاد أو يُنقَص، وأوجب الأداء كما سُمع.

ومنذ أيام الصحابة الكرام، كان أحدهم إذا سمع إبدال حرف بآخر اتهم الراوي بالكذب وصحح له، وكذلك الأمر إذا ورد تقديم وتأخير، أو زيادة حرف أو نقصه أو تقديمه أو تخفيفه أو تثقيله، أو رفع منصوب أو نصب مرفوع أو مجرور. والوصف بالكذب ههنا صريح، فلابد عندهم من الحفاظ على اللفظ، ولو خالف اللغة الفصيحة. بل إن بعض العلماء حكى الإجماع على وجوب أداء الألفاظ بأعيانها، لأن ما تكلم به النبي ﷺ محال أن يؤديه غيره بما يساويه، مما يحتمل وجوه التأويل الشرعية المختلفة.[٤٠]

هذا أبو بُردة عامر بن أبي موسى الأشعري يقول: كنت إذا سمعت من أبي حديثًا كتبته. فقال: أي بُنَيّ، كيف تصنع؟ قلت: إني أكتب ما أسمع منك: قال: فائتني به. فقرأته عليه. فقال: نعم هكذا سمعتُ رسول الله ﷺ.

(٣٨) انظر تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ص ١٠٥ – ١٠٧.

(٣٩) الكفاية ص ١٧١ – ١٨٥.

(٤٠) توجيه النظر ص ٦٨٥.

ولكني أخاف أن يزيد أو ينقص.[٤١] وقد علمتَ ما كان بين حمّاد بن سلمة وتلميذه سيبويه، في منتصف القرن الثاني، من خصومة وفراق لتبديل في اللفظ أو تصحيف. فلك – أيها المرجف – أحاديثُ ضعيفة واهية، ولنا أحاديث صحيحة محقَّقة، ثم رجال برجال، وأقوال بأقوال. وإن كنتَ ريحًا فقد لاقيتَ إعصارًا.

٢– وأما الركيزة الثانية، وهي أكثريّة الرواة الأعاجم، فأُرجوفة وضعها المعترضون على الاحتجاج منذ القرن الخامس أو قبل ذلك، وترددت في أقوالهم حتى عصرنا هذا، فعاشت في الأذهان والألسنة والأقلام عشرة قرون، تتداولها وتتابع تفسيرها وتوكيدها حتى أصبحت مسلَّمة كالشيء المقرر لا خلاف فيه، ولا يَسمح بالنظر والاختبار. فهم مقتنعون بهذه السدود القاهرة، يحتجون بها في صور مختلفة الظاهر متفقة الدلالة والمقاصد.

وأنت حين تستعرض معي ما ورد في **صحاح** السُّنّة النبوية تجد أن رواة جمهوره هم الصحابة التالية أسماؤهم، مقابل كل منهم عدد ما رواه من الأحاديث:[٤٢]

أبو هريرة	٥٣٧٤
عبد الله بن عمر	٢٦٣٠
أنس بن مالك	٢٢٨٦

(٤١) مجمع الزوائد ١: ١٥١.

(٤٢) علوم الحديث ص ٢٦٥ – ٢٦٦ و النحاة والحديث النبوي ص ٣٢ – ٣٤ وبناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص ٦٨٦ – ٦٨٧.

عائشة أم المؤمنين	٢٢١٠
عبد الله بن عباس	١٦٦٠
جابر بن عبد الله	١٥٤٠
أبو سعيد الخدري	١١٧٠
عبد الله بن مسعود	٨٤٨
عبد الله بن عمرو	٧٠٠

وهؤلاء كلهم من العرب الخُلّص، إيمانًا وفصاحة وصفاء بيان، وقد شاركهم في بعض مروياتهم أو بأحاديث أُخرى متفرقة عدد غفير من الصحابة الفصحاء الأبيناء، وآخرهم وفاة هو أنس بن مالك (ت٩٣). وآخر الصحابة وفاة هو عامر بن واثلة (ت١١٠).(٤٣)

أما عدد الصحابة الرواة فكثير جدًّا، كان منهم في تبوك ٧٠٠٠٠ وفي حجة الوداع ٤٠٠٠٠، وقُبض الرسول ﷺ عن ١١٤٠٠٠ ذكرًا وأنثى من الصحابة، ممن روى عنه وسمع منه، أو رآه وسمع منه. وهم أهل مكة والمدينة وما بينهما والأعراب،(٤٤) فصحاء عدول بتزكية النبي الكريم لهم.(٤٥) وإذا

(٤٣) انظر المعارف ص ٣٤١ وعلوم الحديث ص ٢٧٠ وكوثر المعاني الدراري في كشف خفايا صحيح البخاري ١: ٤٧ – ٤٩.

(٤٤) هذه الأعداد هي المشهورة على سبيل التقريب. علوم الحديث ص ٢٦٧ – ٢٦٨ والتقييد والإيضاح ص ٢٩٠. وقيل: العدد من الآلاف في تبوك ٣٠، وفي حجة الوداع ٩٠ أو ١١٤ أو ١٢٤، وعند وفاة النبي أكثر وأكثر. انظرالطبقات الكبرى ٢: ١٦٦ ودلائل النبوة ٥: ٢١٩ والجامع في السيرة ٤: ٩١ و ٣٣٥.

(٤٥) الكفاية ص ٤٦ – ٤٩.

حدّث كل منهم عشرة، وكذلك من يليهم، صار العدد في سنوات قليلة ألوف آلاف الآلاف. ثم إذا أحصيتَ ما كان من رُواة التابعين، في حواضر الخلافة الإسلامية، رأيت أن أعدادهم موزعة فيها كما يلي: (٤٦)

الحاضرة	الرواة	العرب	الموالي	نسبة الموالي
مكة المكرمة	١٣١	١٠٩	٢٢	١٧ / ١٠٠
المدينة المنورة	٥٠٤	٣٥٧	١٤٧	٣٠ / ١٠٠
البصرة	٤٣٣	٣٦٢	٧١	١٦ / ١٠٠

وإذا طلبتَ المعدل العام لنسبة الموالي، في هذه الأعداد من المدن المذكورة، كانت:

١٧ + ٣٠ + ١٦ = ٦٣ / ٣ أي: ٢١

فعددهم كما ترى هو خُمس الرواة، وكونهم من الموالي لا يعني أنهم ليسوا من العرب، إذ كان كثيرون من العرب الأقحاح يتولَّون بعض القبائل أو السادة، كما سنبين بعد، ليصير لهم حظوة أو منزلة أو رعاية في بعض البقاع والمناسبات، وقد عاشوا جميعًا في بيئات عربية أبناؤها ممن يُستشهد بأقوالهم، وكانت آخر وفيات التابعين هي لخلف بن خليفة سنة ١٨٠.

هذا حكم عامّ يشمل الرواة في جمهور كتب الحديث الموثّقة. وإذا كان في عمومه لا يقدم دليلاً كافيًا، لما يتضمنه من الشبهة في الجزئيات الخفية، فإننا مطالبون أن نرجع إلى أشهر تلك المصنفات، لنُجري فيها

(٤٦) النحاة والحديث النبوي ص ٣٨ – ٣٩ وبناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص٦٨٧.

عمليات إحصاء ميدانية تساعد على البيان التفصيلي القاطع. وقد فعلنا ذلك – والحمد لله – فكان لدينا ما يلي:

أخذنا من «الموطأ» لمالك بن أنس، في بعض الموضوعات العلمية،(٤٧) ثلاث عيّنات عشوائية مختلفة: أولها فيها ٢٦ راويًا فكانت تضم ٩ قرشيين، و١٤ من الأنصار ومخزوم وخدرة، و٣ موال اشتَهروا بالعلم. والثانية فيها٢٠ راويًا، ضمت ٣ قرشيين، و١٥ عربيًّا من أسد وتميم وبني النجار، و٢ من الموالي العلماء. والثالثة فيها٢٠ راويًا أيضًا حوَت ٣ قرشيين، و١٢ أنصاريًّا، و٥ موال وُصف أحدهم بأنه من كبار العلماء، والثاني بالزهد والنُّسك، والآخرون بأنهم ثقات. وبذلك تكون نسبة الموالي في العيّنات الثلاث مجتمعة ١٠ /٦٦ أي: قريبة من ١ /٦، أي: ١٦ /١٠٠ وهم أيضًا ممن عاش في عهد الاحتجاج، إذ لم تتجاوز وفياتهم سنة ١٧٠.

وإذا انتقلنا إلى صحيح البخاري، نتخذ منه عيّنة عشوائية،(٤٨) كان لدينا مجموعة فيها ٣ صحابيات عربيات، و٣٣ صحابيًّا منهم ٣٠عربيًّا و٣ موالٍ أحدهم بلال الحبشي استعرب منذ طفولته، والثاني نُفيع بن الحارث ثقفي تولى الحارثَ بن كَلَدة، والثالث أُسامة بن زيد بكري ومولى لرسول الله ﷺ. فنسبة الموالي من الصحابة ٣ /٣٦ أي: ٨ /١٠٠.

(٤٧) أسلوب الاستفهام في أحاديث الموطأ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٢.

(٤٨) الأفعال الناقصة في صحيح البخاري دلالة وتركيبًا وعملاً، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٢٢ – ١٣٦. وفي الأرقام بعض خلاف واضطراب.

وفيها أيضًا ٣٠ تابعيًّا، منهم ٣ عربيات، و١٩ عربيًّا، و٨ موال: سعيد ابن جُبير كاتب القضاة، والحسن البصري شبيه برؤبة في بلاغته، وعطاء بن رباح معلّم في كُتّاب، وعبد الرحمن بن هرمز كان يُلجأ إلى اللحن فيأباه، وشُعبة بن الحجّاج أستاذ صاحب نحو وشعر، وشيبان بن عبد الرحمن نحوي بصري ومؤدِّب، وحماد بن سلمة نحوي بارع في العربية مفوَّه. فنسبة الموالي من التابعين ٨ /٣٠، أي: ٢٣ /١٠٠.

وأتباع التابعين عددهم فيها ٢٥، منهم ٢٠عربيًّا توفي آخرهم سنة ٢١٣، وقضوا معظم شبابهم في عصر الاحتجاج، وفيهم المؤدّب والمعلم والقاضي، و٥ موال مات آخرهم سنة ١٩٣. وهم: عبد الله بن ذكوان فصيح بصير بالعربية والشعر، والليث بن سعد عربي اللسان يحسن النحو ويحفظ الشعر، وقيل: إنه عربي صميم، وسليمان بن بلال تبحَّر في حديث أهل المدينة، ومحمد بن جعفر لزم شُعبة وكتب عنه وعرض عليه، وهو من أصح الناس كتابًا لا يخطئ، وأبو عَوانة الوضاح بن عبد الله صحيح الكتب يعجمها وينقطها. فنسبة الموالي من أتباع التابعين ٥/٢٥ أي: ٢٠/ ١٠٠.

وأتباع تابعي التابعين هم الذين عاصرهم البخاري وشافههم، وعددهم في هذه العيّنة ٣٩، فيهم ٣٠ عربيًّا منهم القاضي والمؤدب والأديب والمقرئ والخطيب والعالم باللغة والنحو والمشهور بالفصاحة. وبقي ٩ موال فيهم: مقرئ للبصرة ومكة، ومقرئ حافظ ثبت عالم بالقرآن، ونسّابة أخباري أديب فصيح، وعالم بالفقه والحديث والعربية يقوّم كل لحن يسمعه. فنسبة الموالي ههنا ٩ / ٣٩ أي: ٢٢ / ١٠٠.

ولاستخلاص المعدَّل العامّ لنسبة الموالي من مجموع ما مضى في هذه العيّنة من «صحيح البخاري»، يتحصل لديك أن نِسب مجموع الأربع

الماضية، وهو ٨ + ٢٣ + ٢٠ + ٢٢ = ٧٣. وإذا قسمت هذا على عدد النسب، وهو ٤، كانت النتيجة حوالي ١٨ أي ١٨ / ١٠٠. وهي قريبة مما كان لدينا قبل في الموطأ.

وهذه عيّنة من «صحيح مسلم»،[٤٩] التُقطتْ عشوائيًا فكانت تشمل٥٠ راويًا، أولهم وفاةً أبو ذر الغِفاري سنة ٣٢، وآخرهم في ذلك حجّاج بن أبي يعقوب سنة ٢٥٩. ومن البحث بالتفصيل والدقة في شخصيات هؤلاء الخمسين، تبين أن فيهم ٣٩ عربيًّا و١١ مولى. فنسبة الموالي إلى الرواة قريبة مما مضى قبل، وهي ١٠٠/٢٢، وصفاتهم على الشكل التالي:

عبد الرحمن بن هُرمُز وابن جُريج وأبو عَوانة عرفناهم قبل، ومحمد بن مسلم حافظ مكثر صدوق ثقة، وابن عون عالم بالسُّنّة ثقة في كل شيء، وسليمان بن بلال حافظ ثقة صالح من رجال الفتوى، وعبد الله بن المبارك ثقة ثبْت فقيه جمع الفقه والعلم والأدب والنحو واللغة والفصاحة، ومحمد بن فُضيل قارئ صدوق ثقة من علماء الحديث، وخالد الواسطي إمام في الحديث حافظ عالم ثقة، وحرملة بن يحيى فقيه محدث حافظ صدوق، وإسحاق بن منصور الكوسج أحد الأئمة حافظ فقيه ثقة مأمون ثبْت. وقد عاشوا جميعًا في البيئات العربية، يخالطون أبناءها وعلماء الحديث والقرآن واللغة والفقه، فكان لهم بذلك زاد واف من عروبة اللسان.

وأخيرًا أخذنا عيّنتين من رواة أحاديث المجتبى للنَّسائي، وهو المعروف باسم: «السُّنن الصغرى»، إحداهما عشوائية تشمل٣٠ راويًا، والأُخرى ضابطة تضم٢٠. وبعد دراسة شخصيات هؤلاء الرواة بالدقة والتفصيل تبين

(٤٩) الصفات اللغوية في أحاديث صحيح مسلم صيغة ووظيفة ورتبة، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٩ – ٢٨.

أن الموالي منهم في الأولى ٤، وفي الثانية ٣. وبهذا تكون النسبة بالترتيب ٣٠/٤ و٢٠/٣، أي: ١٣/١٠٠ و١٥/١٠٠، الأمر الذي يعني أن عناصر العيّنتين صادقة في تمثيل مجموع الكتاب، وأن النسبة ١٤/١٠٠ هي المعدل المتوسط لذلك.(٥٠)

لقد كان فيما بسطنا من الإجراءات الإحصائية بيان واقعي، لحضور الموالي في أسانيد الرواية للأحاديث، من خلال أشهر المصنفات المعروفة بين الناس. وإنما تعددت أشكال العيّنات واختلفت كميات أفرادها ووظائفهم لنحيط ما أمكن بالصورة الحقيقية، ونقدِّم وصفًا علميًّا ليس فيه تحيّز أو قصور. حتى إذا كان في بعض الإجراءات خلل غير ملحوظ جاءت الباقيات تسدد الخلل، وتقرب النتائج من الصواب. وإنك لترى أن نسب الموالي، في هذه العيّنات الإحصائية الأربع، تتراوح بين ١٤ و ٢٢/ ١٠٠، ومتوسطها هو ١٨/ ١٠٠.

ولا شك أنك لاحظت تفاوت النتائج العددية، حتى كدت ترى ما يشعر بعدم الجدوى، مع أن هذا التفاوت هو المفيد في العمل الإحصائي. فتعدد المعطَيات يعني الحيادَ في الجمعِ والتفريغِ للمحصّلات، والعملَ الحر المعتدل غير المقيد بتوجهاتٍ معينة، أو انحيازٍ محدد لمقاصد في النتائج والمعلومات. وبذلك يتيسر لنا إدراك ما هو قريب من الصواب.

ومع هذا، فأنت رأيت أن الخط البياني لنسبة الموالي في الرواة ترجح بين نقطتين متقاربتين. فالنسبة المتوسطة لرجال «الموطأ» في العينات الثلاث ١٦ / ١٠٠، على حين صارت في البخاري ١٨/١٠٠، وفي مسلم ٢٢/١٠٠ وفي النَّسائي ١٤/ ١٠٠. فهي في الصحيحين تمثِّل كثرة ظاهرة لتوظيف

(٥٠) التركيب النحوي في أحاديث سنن النسائي، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب.

جهود الموالي، إذ كانوا بنشأتهم في القرنين الأول والثاني مع البيئة اللغوية المعافاة أقربَ إلى الفصاحة. فهم يتلقونها حيثما توجهوا، في المجالس العلمية خاصة وميادين الحياة عامة، ويشافهون الأعراب في المدن والبادية أحيانًا.

هذا سيبويه يدخل البصرة شابًّا فارسيًّا، وقد تلقى بعض العلوم البدائية، فإذا هو يعارض شيخه في رواية الحديث لغة ونحوًا، ثم يكون شيخَ العربية في التاريخ، صاحب مصنف ضخم سُمِّي قرآن النحو. وكذلك شأن حمّاد الراوية الذي صار مصدرًا للغويين والنحاة هو ابن هُرمز الديلمي الذي كان من السبي، وخلف الأحمر الفرغاني مولى أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، أعتقه وأعتق أبويه. بل إن خمسة من شيوخ القِراءة المشهورين: ابن كثير (ت ١٢٠) وعاصم (ت ١٢٨) وحمزة (ت ١٥٦) ونافع (ت ١٦٩) والكسائي (ت ١٨٩)، هم من الموالي الذين يقدَّمون في الاحتجاج باللغة والنحو والبيان القرآني.

وقد أوضح بشّار بن بُرد – وهو فارسي باعته أمه بدينارين – تفسير هذه الحقيقة الإنسانية، في تاريخ الحضارة الإسلامية. قيل له [٥١]: «ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلاّ وقد قال فيه شيئًا استنكرتْه بعض العرب... وشُكّ فيه، وإنه ليس في شعرك ما يُشكّ فيه». قال: ومِن أين يأتيني الخطأ؟ وُلدت ههنا، ونشأت في حجور ثمانين شيخًا من فصحاء بني عُقيل، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ. وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم. وأيفعت فأُبدِيتُ إلى أن أدركت. فمن أين يأتيني الخطأ؟

(٥١) الأغاني ص ٩٩٥ – ٩٩٦.

فليست القضية قضية جنس أو نسب، بقدر ما هي مسألة لغة تُتداوَل فتُقتبس وتُتَملَّك، ويبرع فيها من جدّ وأخلص لها وأحب اكتسابها، وغالبًا ما يطغى المكتسَب على الأصل، فيكون له الظهور والسلطان. لقد كان بشار وأمثاله من الموالي كما قال: ((أما اللسان والزِّيّ فعربيان، وأما الأصل فعجمي)).(٥٢) ذلك لأن عروبة البيان ليست وقفًا على جنس معين أو سلالة محددة، وإنما هي اللسان تكون سليقة، وتكون اكتسابًا في البيئة اللغوية مع قصد الاقتباس والإنجاز. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنَّ العَرَبِيّةَ لَيسَتْ بأبٍ واحِدٍ،(٥٣) لكِنَّها لِسانٌ ناطِقٌ)). كذلك كان شأن الموالي في القرنين الأولين، ثم توالت السنوات واختلطت الأنساب فتضاءلت نسبتهم في حلقات السند، لأن الرواة قارَبَ الإسلامُ والعروبةُ ما بين أجناسهم، وسارا بهم نحو الاندماج في واد علمي واحد. فقد أصبحت العربية قاسمًا مشتركًا بين الرواة،يتعلمونها بمناهج مقررة وأساليب موحدة في جميع العالم الإسلامي.

وهذا يعني أن النَّسب لم يبق في حوزته تلك المميزات الجنسية أو اللغوية، وأصبح التوحيد يسير بالأمة نحو الانصهار والتجانس، ولاسيما في أصحاب العلوم الإسلامية. والظاهر أنه سيستمر بعد ذلك في خطواته هذه من الاندماج والتوحد، فتغيب معالم التفرقة بين الرواة في مطاوي الأسانيد، وتصبح العُجمة أثرًا بعد عين. فلقد صار مقررًا منذ أوائل القرن الثاني وجوب تعلم النحو واللغة على رجال الحديث عربًا ومتعرِّبين، ليسلموا به

(٥٢) المصدر السابق ص ٩٨٤. وانظر دراسات لغوية لعبد الصبور شاهين ص ٧٣ – ٧٩.

(٥٣) مقاييس اللغة ٤: ٣٠٠. وفي المطبوعة: ((بابًا واحدًا)) بخلاف ما جاء في الأصل الخطي للكتاب.

من اللحن والتصحيف ومعرّتهما.(٥٤) إذ ليس يتقي، كما قال الإمام أحمد، من لا يدري ما يتقي.(٥٥) وقد عبر عن ذلك إمامهم شُعبة بن الحجّاج الأزدي (ت ١٦٠)، حين جعل علم النحو أساسًا تقوم عليه الرواية، بقوله: «من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمَثل رجل عليه بُرنُس وليس له رأس».

وبهذا كله تظهر للعِيان المغالطةُ الكبرى التي يلوّح بها معارضو الاحتجاج، وفيها أن الحديث رواه الأعاجم. وقد رأينا أن نسبة الموالي العامة في الصحاح هي ٢١/ ١٠٠، ثم تتبعنا مسيرتها في أشهر مصادر المقولات النبوية فإذا هي ١٨ + ٢٢ + ١٤ = ٥٤ / ٣ أي في حدود ١٨. وإذا استخلصنا المعدل المتوسط منها كانت ١٩/١٠٠. وتَرجُّحُ هذه النسب في حدود الخُمْس من المجموع يُطيح بتلك المغالطة، من حيث الكمّ أولاً.

وإذا تابعنا توجه الخط البياني الهابط، كما ذكرنا قبل قليل، فإن أعداد الموالي تتدنى مع الزمن، حتى لندركُ عهد البطَلْيَوسي ومن ظاهره، بنسبة هي أقل مما كانت عليه في الصحاح. أضف إلى هذا أن النصوص النبوية صارت تروى من أمثال هذه الصحاح.

(٥٤) علوم الحديث ص ١٩٥ وتدريب الراوي ٢: ١٠٥.

(٥٥) فتح المغيث ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

ثم نقول ثانيًا وثالثًا: مِن أين للمعترضين الزعمُ أن الموالي الذين أوردنا أمرهم كلُّهم أعاجم؟ فالمعروف(٥٦) من تاريخ العرب أن الأصل في المولَى هو الحليف والناصر والوارث من بني العم وسائر العَصَبة، ثم دخل فيه أيضًا في صدر الإسلام من كان مملوكًا وعُتِق – وهو الأغلب في ذلك – أو من صار في الإسلام من غير العرب.حتى إن زيد بن حارثة ﷺ كان يقال عنه: «مولى رسول الله» ، والإمام مالك بن أنس أصبحيّ حِمْيَريّ وهو مولى لتيم قريش بالحلف، ومِقسم بن بُجرة قيل له «مولى ابن عباس» لملازمته إياه.

أضف إلى هذا أن بعض العرب في الجاهلية والإسلام كانوا يتولَّون قبائل مشهورة للحظوة والعون وتيسير العمل، كما ذكرنا من قبل في رجالات العيّنات الماضية، فيظن الجُهّال أنهم من عداد الأعاجم. هذا يحيى بن يعمر تدّعِي هذيل أنه مولاهم، وابن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي الذين هم موالي بني عبد شمس، والإمام مالك مولى لبني تيم، وأبو عمرو الشيباني أدَّب أولاد أناس من شيبان فنسب إليهم، والمازني مولى لبني سدوس، وأئمة القرّاء الخمسة الذين ذكرناهم في الموالي قبل قليل فيهم حمزة

(٥٦) علوم الحديث ص ٣٥٨ – ٣٦٢ وإرشاد طلاب الحقائق ص ٢٤٧ – ٢٤٩ والتقييد والإيضاح ص ٤٤٤ – ٤٤٦ والمعارف ص٤٢٠ – ٥٣٣ وفجر الإسلام ص ٨٩ – ٩٠ واللسان والتاج (ولي).

عربي نُسب إلى الولاء لبني تيم، وهو من صميمهم.(٥٧) وهذه الحقائق الواقعية تزلزل الأراجيف من جذورها، إن كانت لها جذور، لتهوي بها في الحضيض.

ثم إن المعروف، في علم اللغة، أن رواية النصوص المحفوظة في الصدور يختلف التصرف فيها درجة ونوعًا بين أبناء اللغات أنفسها وبين الطارئين عليها، بالإضافة إلى اختلافها بين أفراد كل من الفئتين أيضًا. فابن اللغة المعيّنة قد يرد ذلك عنده، لأنه قادر على التعبير عما نسيه أو سها فيه، بطلاقة ومستوى بياني قريب من الأصل.أما أبناء الأمم الأجنبية الطارئون على لغة غيرهم، وهم يحفظون نصوصًا منها، فهم أشد حرصًا على إتقان التلقي والأداء بأمانة ووفاء، خشية اللحن. ذلك لأنه إذا تفلّتتْ منهم كلمة أو جملة أو عبارة تعذَّر عليهم صياغة ما يقابلها دقةً ومستوى وسلامة تعبير. ولو وقع منهم بعض ذلك لكان في البديل صور مشوهة مضحكة من الكلام، على غرار ما يُنجَز من التعبير الآني بلغة الغير.(٥٨) وهذا يعني

(٥٧) طبقات القراء ١: ٢٦١.

(٥٨) انظر مدرسة الكوفة ص ٥٩. وقد كان لنا مع المستعربين مواقف توضح ما ذكرنا، فسمعنا منهم مثلاً: على كلٍّ، وهذا من فضلُ ربي. وأحد الصينيين المشرفين على تعليم العربية سألني عن ((الكَزال)) فاستعدته اللفظ حتى فهمت أنه يريد ((الغزال)) هنالك شرعت أفسر له، وإذا هو يريد التكلم على: الغزَل. وبعد تحليل مخبري لمعرفة النسبة الجرثومية، يبلّغ هذا المشرف المريضَ أنه ((خال من الحشرات)).

وإحدى الدارسات للعربية من الصينيين تصف لنا هطول المطر بقولها: مطر صغير.وزميل لنا من إيران نسمع منه ((أقَّل)) وهو يريد: أوّل. وكردي يذم البرتقال عنده بقوله: ((مَردَكان مُرّ))، وهو يريد: برتقال حامض. وفتاة كردية أيضًا يدعها من تعمل

أنهم أكثر ثقة وأمانة من العرب الأقحاح، في نقل الرواية اللفظية، والحفاظ عليها خشية التفلت والاضمحلال. وهكذا تكون أرجوفة المغالطين قد صارت حجة عليهم، وانقلب السحر على الساحر.

ثم لقد غاب عنك، وعن هؤلاء المنظّرين والممارين والمرجفين والروافض جميعًا، ما هو أهم من هذا كله في قضايا الرواية. وهو أن أحاديث النبي ﷺ عند المسلمين هي كلام الحبيب الشفيع المشفَّع، به تُعطَّر الأفواه والآذان، وتُنار القلوب والضمائر والأفهام، وتحيا الأفئدة بذكرى المحبوب، وتطمئن النفوس والبصائر، وتَزدان المجالس والمحافل والمنابر، ويُتقرّب إلى المولى ﷻ لنيل العفو والرضا والتوفيق والإحسان. فحامل هذه المقولات المشرّفة، بالإضافة إلى قدسيتها وأهميتها في الشريعة والحياة عنده، هو محبٌّ لصاحبها الكريم مشغوف القلب مشبوب العاطفة والخيال، وعاشق لها حريص عليها

عنده في البيت، ويقفل الباب عليها لئلاّ تفتحه لأحد , ويقول لها: إذا سأل عني أحد فقولي: عمي أقفل الباب. ولما طُرق عليها الباب قالت: ((عمّو مفتوح)). وتسمع في كلامها: نسوانات. وهذه امرأة تتحدث عن صهرها الذي تعاقد للعمل في اليونان قصِّيصًا [أي: لقص الأشكال النموذجية من اللباس]، فتقول: سيسافر ليعمل ((أسّيس)). فيفهم المخاطبون أنه سيكون قِسّيسًا، ويتساءلون: وهل مثل هذا العمل يكون بالتعاقد ؟ وتلك طالبة تسأل عن كتاب ((الجَنداني)) وهي تريد: الجَنَى الداني. وتلك ثالثة الأثافي تتساءل في الامتحان عن الآفية والأوافي للشعر. تعني: القافية والقوافي. ثم تراها قد سجلت اسمها في حقل ((القِسم)) من دفتر الامتحان. ولما سئلت: لماذا فعلت ذلك؟ قالت: هازا هوّ الإسم إسمي يا أستاز. وأُخرى تبحث عن ديوان ((الفرزْ دقّ)) أي: الفرزدق. وانظر ابن عصفور والتصريف ص ١٧ – ٢١.

أكثر من حرصه على روحه وماله وجميع ما يملك،[٥٩] فلن يفرط بحرف واحد منها ليبدله أو يغيِّره أو يسقطه، ولن يضيف إليه ما يعكِّر صفاء بلاغته ومجامع كَلِمه. وهذا ما لم يتنبّه إليه أو ينبّه عليه أحد، فيما رأيت، وهو أساس ضروري متين في تحقيق الرواية باللفظ والمعنى، مهما قال المعاندون وتظاهروا في الادعاءات والبهتان.

ولو رجعت بنا إلى تاريخ النحو، تستقري رجاله من حيث النسب، لرأيت فيهم جمهورًا غفيرًا من الموالي أو الأعاجم أصلاً. ومن أقدمهم عبد الرحمن بن هُرمُز، وعنبسة الفيل، ثم أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن، وهارون بن موسى اليهودي، وابن أبي إسحاق، وقسطنطين، وحمّاد الراوية، ومُعاذ الهرّاء القُرَظي، وخلف الأحمر، وعيسى بن عمر، ومَسلمة بن عبد الله الفِهري، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائي، وأبو محمد اليزيدي، والفرّاء، وأبو عُبيدة، والأخفش الأوسط، والقاسم بن سلاّم، والجرمي.

وكذلك جودي بن عثمان، وسعدان بن المبارك، ومحمد بن موسى الأفُشْنِيق، وابن الأعرابي، والمازني، وأبو حاتم السجستاني، والرياشي، والتوّزي، وقطرب، وأبو سليمان كيسان، وابن السِّكّيت، وأبو داود المِرْوزي،

(٥٩) انظر بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص ٨٨ – ٨٩. والمعروف بين المحبين أن كلامهم يردَّد بحذافيره للاستمتاع وتشبيب العواطف والخيال، وإدامة الذكرى في القلب واللسان، حتى لو كان فيه جفاء أو شتيمة. فهو متعة للعاشقين، وأمانة تُحفظ بالصون والوفاء. ونذكر هنا، على سبيل المثال، ما كان من كثيِّر حين آذته عَزّةُ بالشتيمة، فنقل ذلك في معرض غزله وتعبيره عن صبابته، وقال:

يُكلفها الغيرانُ شَتمِي، وما بها هوانِي، ولكِن لِلمَليكِ استذَلتِ

والأُشناندانى، وأبو إسحاق الزيادي، وابن ناصح، وإبراهيم الحربي، وثعلب، وأبو جعفر أحمد بن محمد الطبري، وابن الخياط، وابن دُرُستُويه، وأبو سعيد السيرافي وابنه أبو محمد، وأبو علي الفارسي، وابن جنّي، ومحمد بن يحيى الرباحي، والزمخشري...

هذه ثلة من نحاة المشرق والمغرب، تمثّل الجمهور من المشاهير وغيرهم، وتبيّن أن الموالي والمتعربين من الأعاجم كان لهم عدد وافر في صناعة النحو تأصيلاً وتفريعًا وتفسيرًا وتعليلاً، ولم يكن فيها موضع إشكال. فموالٍ وأعاجمُ بموالٍ وأعاجمَ، والحديد بالحديد يُفلَح.

وإذا كان وجود أمثالهم، بين رواة الحديث الشريف يطعن في صحة ما يتلقون ويؤدون، فإن توافر نظائرهم في تاريخ النحو يجب أن يكون مطعنًا عظيمًا في البحث والتقعيد والتقويم، وكان يقتضي منهم أيضًا أن يميلوا إلى أمثالهم من الأعاجم المستعربين فيرووا ما يؤدّون، كما يميل ذو الجنس إلى جنسه.(٦٠) ولكنهم – والحق يُقال – لم يكن منهم ذلك، ولزموا أصول منهجهم التقليدي، وحدود ذخائرهم من الشواهد والأمثلة، فما كان منهم غير النصفة والوفاء لما يعلمون، ونقلوا إلينا علومًا عامرة بالخير والأمانة والسداد.

(٦٠) لو كان في نفوس هؤلاء وأولئك ما في نفوس المستشرقين والمستغربين، من مقاصد العولمة الخبيثة والتبويش المعاصر، لأفسد الرواة الحديث قصدًا، وتابعهم النحاة يفردونهم بالاحتجاج متواطئين وإياهم، ليفسدوا العربية وعلوم العربية والإسلام. ولكن الله سلم، إذ حبب إلى الجميع الإيمان والإخلاص والوفاء، فكان لنا تاريخ عربي إسلامي قويم. والحمد لله رب العالمين.

* * *

وها أنت ذا تلمَّست مرتكز الأراجيف قد طاح في ميدان البحث من طرفيه: زاوية الاستدلال العلمي على قيمة الأحاديث الأربعة الموضوعة، وزاوية الإحصاء العددي لتعيين عدد الفصحاء من الرواة للحديث عامة وكتب **الصحاح** خاصة. وكذلك شأن الأراجيف الجانبية المعترَض بها على صحة الاستشهاد النحوي مثل: فساد الإسناد، وافتقاد المدوّنات الأولى، والاستشهاد النحوي للشذوذ، والجهل بأصول الرواية، والنقل من الصحف... تراها مهلهلة مدفوعة بالتحليل العلمي الوافي مما عرضنا في بحث وثائقي للتأصيل.(٦١)

للبحث صلة

(٦١) انظر تاريخ الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف ص ٢٣٢ – ٢٥٤.